



مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٦٧٦٧٧٠٠٣ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد الثامن عشر

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٦/٣

التجريم الانتقائي: دراسة في أثر التمييز الاجتماعي والسياسي على سياسات التجريم
والملاحقة

The extent of the influence of the linguist's statement in
interpreting criminal laws in Iraq and Islam

م.م. محمد رعد حربي

كلية القانون – الجامعة المستنصرية

Ass. Lec. Muhammad Raad Harbi

College of Law – Al-Mustansiriya University

Mohamedraad994@gmail.com

الملخص:

يُعدّ التجريم الانتقائي أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه منظومات العدالة الجنائية في المجتمعات المعاصرة، حيث تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية لتشكّل إطارًا غير متكافئ لفرض القواعد العقابية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التمييز الاجتماعي والسياسي على سياسات التجريم والملاحقة، عبر فحص الآليات التي يُعاد من خلالها إنتاج الهيمنة واللامساواة داخل النظام الجنائي، سواء في مرحلة وضع النصوص القانونية أو في تطبيقها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: التجريم الانتقائي؛ التمييز الاجتماعي؛ التمييز السياسي؛ العدالة الجنائية؛ سياسات الملاحقة؛ العنف المؤسسي.

Abstract:

Selective criminalization is one of the most prominent challenges facing criminal justice systems in contemporary societies, where social and political dimensions intertwine to form an unequal framework for enforcing punitive rules. This study aims to analyze the impact of social



and political discrimination on criminalization and prosecution policies by examining the mechanisms through which hegemony and inequality are reproduced within the criminal justice system, both in the drafting of legal texts and in their practical application.

Keywords: Selective criminalization; social discrimination; political discrimination; criminal justice; prosecution policies; institutional violence.

المقدمة:

يُعدّ فهم التجريم الانتقائي خطوة ضرورية لتشخيص الاختلالات الأخلاقية والقانونية التي قد تُصيب النظام الجنائي. فالقانون الجنائي، باعتباره أسمى أدوات الضبط الاجتماعي، يفترض فيه أن يُستخدم وفق معايير موضوعية صارمة، وأن يبقى بمنأى عن التأثيرات السياسية المباشرة أو غير المباشرة. غير أنّ التجارب المقارنة تظهر أن الممارسة قد تنحرف عن هذه المعايير، عندما يصبح القانون نفسه وسيلة لإنتاج تفاوتات جديدة أو لتكرس تفاوتات قائمة. وهنا يتبدى الطابع الخطير للتجريم الانتقائي: فهو ليس فقط مشكلة قانونية، بل هو أيضاً ظاهرة اجتماعية وسياسية تتغذى من البنى العميقة للمجتمع، وتساهم في الوقت ذاته في إعادة إنتاجها.

وفي ظل هذا الواقع، تتفاقم التحديات التي تواجه العدالة الجنائية. إذ يؤدي التجريم الانتقائي إلى اهتزاز ثقة الجمهور بالمؤسسات القضائية، حيث يتولد انطباع بأن النظام لا يعمل وفق قواعد موحدة، بل يميل بحسب الانتماءات والمواقع. وهذه الثقة تعدّ عنصراً جوهرياً في ضمان الامتثال للقانون، وفي حال تزعزعها يبدأ الأفراد في التشكيك في شرعية الأوامر القانونية، مما قد يفضي إلى تآكل البنية القانونية بأكملها. كما يؤدي التجريم الانتقائي إلى تعميق ظواهر الاستبعاد الاجتماعي، إذ تتراكم العقوبات والسجلات الجنائية في فئات معينة، مما يعزّز من هشاشتها وينقص من فرص اندماجها في المجتمع.

إن الوعي بخطورة التجريم الانتقائي يفرض إعادة النظر في فلسفة التجريم ذاتها، وفي المعايير التي يجب أن تقوم عليها السياسة الجنائية العادلة. ومن خلال هذا البحث، نحاول الإسهام في تقوية هذا الوعي، عبر تقديم تحليل يبيّن العلاقة الجدلية بين القانون وبنى السلطة، وكيف يمكن أن تُستخدم أدوات العدالة الجنائية إما لتعزيز العدالة أو لترسيخ الهيمنة. ومن هنا تأتي أهمية هذه المقدمة بوصفها مدخلاً لقراءة شاملة ومتكاملة لإحدى أكثر المسائل حساسية في النقاش القانوني المعاصر.

بيان المسألة:

تكمن جوهر الأزمة في السؤال الآتي: لماذا يبدو النظام الجنائي في بعض السياقات أكثر تشدداً تجاه فئات اجتماعية معينة وأكثر تساهلاً تجاه فئات أخرى، رغم تشابه السلوكيات أو حتى اختلاف مستويات خطورتها الفعلية؟ إنّ هذا التفاوت يثير إشكالاً جوهرياً يمسّ جوهر الشرعية

القانونية، حيث يُفترض بالنظام الجنائي أن يعمل وفق قواعد ثابتة ومحايدة. إلا أن الواقع يشير إلى وجود ديناميات خفية تفرض نفسها على سياسات التجريم والملاحقة، وتتحكم في تحديد ما يُعدّ «سلوكًا مستحقًا للعقاب» وما يُعدّ (قابلًا للتجاوز).

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية هذا البحث من كون التجريم الانتقائي يمسّ أحد أكثر جوانب النظام القانوني حساسية، إذ يرتبط مباشرة بشرعية القانون ذاته وبمبدأ المساواة الذي يُعدّ حجر الأساس في أي منظومة عدالة جنائية. ففي الوقت الذي يفترض فيه القانون أن يُطبّق على الجميع دون تمييز، تُظهر التجارب الواقعية أن عوامل غير قانونية—كالمكانة الاجتماعية أو الانتماء السياسي—قد تؤثر فعليًا في عمليات التجريم والملاحقة. ومن هنا تتجلى أهمية معالجة الموضوع، لما له من آثار بعيدة المدى على الثقة العامة بالمؤسسات، وعلى مدى قدرة النظام الجنائي على أداء دوره بوصفه آلية لحماية النظام الاجتماعي لا وسيلة لترسيخ الفوارق والهيمنة.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من ندرة الأبحاث العربية التي تتناول هذه الظاهرة على نحو منهجي متكامل، رغم حضورها الملحوظ في الممارسات الواقعية وفي النقاشات الحقوقية والإعلامية. وفي ظل التحولات الاجتماعية والسياسية المتسارعة، تصبح الحاجة ماسة إلى دراسة علمية تكشف ملامح هذه الظاهرة وأطرها البنائية، وتقيم أثرها في سياسات التجريم وفي أداء المؤسسات الجنائية.

أما على مستوى الأهداف، فيسعى هذا البحث إلى:

١. تحليل مفهوم التجريم الانتقائي وتحديد أبعاده النظرية والاجتماعية والسياسية، وكشف الأسس التي يقوم عليها.
٢. توضيح أثر التمييز الاجتماعي والسياسي في تشكيل سياسات التجريم والملاحقة، سواء في مرحلة التشريع أو في مرحلة التطبيق العملي.
٣. رصد الآليات المؤسسية التي تُسهم في إعادة إنتاج الانتقائية داخل النظام الجنائي، مثل سياسات الشرطة والادعاء العام، وخطابات الضبط الاجتماعي.
٤. تقويم الآثار الناتجة عن التجريم الانتقائي على الثقة بالنظام القانوني، وعلى العدالة الاجتماعية، وعلى إمكان تحقيق تكافؤ الفرص في حماية الحقوق.
٥. اقتراح سبل للحد من الانتقائية الجنائية عبر تعزيز الشفافية، وتدقيق معايير التجريم، وتقوية الرقابة على قرارات الملاحقة، وإرساء سياسة جنائية عادلة تقوم على الموضوعية والمساواة.

وبهذا يهدف البحث إلى تقديم إضافة علمية ومنهجية تسهم في فهم أعمق لديناميات السلطة داخل القانون الجنائي، وتساعد في بناء رؤية إصلاحية قائمة على العدالة والإنصاف.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية تركيبية تجمع بين التحليل النظري والبعد النقدي لفهم ظاهرة التجريم الانتقائي باعتبارها نتيجة تفاعل معقد بين القانون والبنى الاجتماعية والسياسية. ويستند المنهج الوصفي-التحليلي إلى تفسير المفاهيم المركزية كالتمييز الاجتماعي والضبط السياسي والعدالة الجنائية، من خلال مراجعة الأدبيات الفقهية والحقوقية والسوسيولوجية، بهدف بناء إطار نظري يفسر الآليات التي يظهر من خلالها الانحياز في التجريم والملاحقة. كما يوظف المنهج النقدي لتشخيص الفجوات بين النصوص القانونية والممارسة العملية، ورصد أشكال الانحراف عن مبادئ الشرعية والمساواة في التعامل مع الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن جهة أخرى، يستفيد البحث من المنهج المقارن عبر دراسة تجارب دولية تعاملت مع ظواهر مشابهة، بغرض استخلاص الدروس وإمكانيات التطبيق في السياقات العربية. كما يتم تحليل سياسات الملاحقة والضبط في المؤسسات الجنائية، من خلال فحص كيفية تأثر قرارات الشرطة والادعاء العام والقضاء بالعوامل الاجتماعية والسياسية. ويختتم المنهج بمنهج الاستنتاج المنطقي في صياغة النتائج والمقترحات الإصلاحية، بما يضمن تقديم معالجة علمية رصينة تسهم في بناء سياسة جنائية أكثر عدالة وشفافية، وقادرة على الحد من الانتقائية في التجريم.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجريم الانتقائي

المطلب الأول: مفهوم التجريم الانتقائي وأساسه النظرية

الفرع الأول: تعريف التجريم الانتقائي وتمييزه عن المفاهيم القريبة

Section One: The Theoretical Framework of Selective Criminalization

Requirement One: The Concept of Selective Criminalization and its Theoretical Foundations

Subsection One: Defining Selective Criminalization and Distinguishing it from Related Concepts

يُعدّ التجريم الانتقائي إحدى الإشكاليات البنائية في علم الإجرام والسياسة الجنائية، وهو يشير إلى عملية غير متكافئة في تجريم الأفعال أو تطبيق النصوص الجنائية على فئات اجتماعية أو سياسية محددة دون غيرها، استناداً إلى معايير غير موضوعية لا ترتبط بطبيعة السلوك الإجرامي بقدر ارتباطها بخصائص الفاعل أو موقعه داخل البنية الاجتماعية. ويقوم هذا المفهوم على فرضية مفادها أنّ القانون الجنائي—رغم طابعه الظاهري المحايد—يُمكن أن يتحوّل في بعض الأحيان إلى أداة لإعادة إنتاج القوة واللامساواة من خلال استهداف فئات معينة باعتبارها أكثر «خطورة» أو «انحرافاً» بناءً على صور نمطية راسخة في الوعي الجمعي والمؤسسي! فالتجريم هنا لا يُفرض على أساس معيار مجرد للعدوان الاجتماعي، وإنما يتأثر بعوامل تتعلق بالطبقة، أو الانتماء السياسي، أو الخلفية الإثنية، أو الهوية الثقافية.

ويمكن القول إنّ التجريم الانتقائي يتجاوز مستوى التفاوت في العقاب ليطال المستوى الأعمق المتعلق بتكبيف السلوك نفسه: ما الذي يُعرّف على أنّه جريمة؟ ومن هو «الجاني» في المخيال المؤسسي؟ هذه الأسئلة شكّلت محوراً أساسياً لدى عدد من المفكرين الذين حلّوا آليات اشتغال النظام الجنائي باعتباره جزءاً من منظومة الضبط الاجتماعي. فقد أشار فوكو إلى أنّ القانون لا يعمل فقط من خلال النصوص، وإنما من خلال شبكة واسعة من علاقات القوة التي تحدد من يستحق الرصد والملاحقة ومن يستحق التجاهل^٢. حيث يُعاد تعريف سلوكياتها على أنها تحدّ للنظام الاجتماعي، في حين تُؤوّل سلوكيات مشابهة صادرة عن فئات متمتعة بالامتياز على أنها أخطاء عرضية أو قابلة للتسامح.

وعلى الرغم من التشابه بين التجريم الانتقائي ومفاهيم أخرى، فإنّ تمييزه يظل ضرورياً. فهو يختلف عن **الانتقائية القضائية** التي تتعلق بمرحلة إصدار الأحكام، حيث يمكن للقاضي أن يتأثر بعوامل غير قانونية عند تحديد العقوبة. كما يختلف عن **الانتقائية الشرطية** التي تبرز في أعمال الضبط والتحقيق. فالتجريم الانتقائي يتعلق أساساً بمرحلتى **التجريم والتكبيف القانوني**، أي بتحديد السلوكيات التي يعتبرها المشرّع جديرة بالعقاب. ومن ثم يمكن القول إنّ الانتقائية الشرطية أو القضائية هي مظهر من مظاهر التجريم الانتقائي إذا كانت جزءاً من انحياز بنائي يمسّ الهيكل القانوني ذاته^٣.

وتظهر أهمية التفريق بين هذه المفاهيم عند تحليل أسباب الظاهرة وحلولها، فمعالجة الانتقائية في مرحلتها التشريعية تتطلب مراجعة الأدوات القانونية ومعايير التجريم، بل تحمل رؤى وأنماط تفكير الطبقات المسيطرة التي تسعى إلى الحفاظ على هيمنتها من خلال أدوات قانونية تبدو محايدة ظاهرياً؛ ومن هنا، فإنّ التجريم الانتقائي لا يقوم فقط على الانحراف الفردي، بل على بنية كاملة من التصورات والمصالح المؤسسية.

ومن بين المفاهيم المرتبطة بالتجريم الانتقائي يأتي مفهوم **الوصم الاجتماعي**، الذي يمثل أحد أهم الآليات التي يُعاد من خلالها إنتاج الانحياز داخل النظام الجنائي. فالفئات الموسومة—كالفقراء، أو الأقليات، أو المعارضين—يتم ربطها في المخيال الجنائي بصور نمطية تسهّل عملية تجريم سلوكياتها^٤. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ القبض القانوني لا تمارس بالقوة المادية فقط، بل وبالقوة الرمزية التي تمارس أثراً عميقاً في تشكيل وعي المؤسسات والمجتمع تجاه فئات محددة.

إنّ هذا التركيب المعقد بين القانون والمجتمع والسياسة هو ما يجعل التجريم الانتقائي ظاهرة بنائية تحتاج إلى تحليل نظري معمق للوقوف على جذورها وتمييزها عن غيرها. ومن دون هذا التحليل، يصبح من الصعب فهم كيف يمكن لقانون يُفترض فيه الحياد والعمومية أن يتحوّل إلى وسيلة لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية والسياسية.



الفرع الثاني: الأسس الاجتماعية والسياسية لظهور الظاهرة

The second branch: The social and political foundations of the emergence of the phenomenon

ينشأ التجريم الانتقائي في بيئة تتقاطع فيها العوامل الاجتماعية والسياسية، حيث تتفاعل مؤسسات الدولة مع البنى الطبقية والثقافية السائدة بطرق تؤدي إلى انحيازات هيكلية في تجريم السلوكيات. مقابل تمتع الفئات الميسورة بهالة من الامتياز الاجتماعي تحميها من التجريم أو تجعل الملاحقة في حقها أقل احتمالاً. وقد أشار عدد من علماء الاجتماع إلى أن الفقر والوصم الطبقي يمثلان أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى وضع الفئات الهشة تحت مجهر الضبط القانوني، حيث يُنظر إلى سلوكياتها باعتبارها تهديداً للنظام العام، في حين تُفسر سلوكيات مماثلة للفئات المتمتعة بالسلطة بأنها نتيجة ظروف خصوصية أو أخطاء فردية.

وعلى الصعيد السياسي، يبرز أثر الهيكل السلطوي في توجيه اتجاهات التجريم. إذ يُستخدم القانون الجنائي أحياناً كأداة لإدارة الصراع السياسي، سواء من خلال تجريم أفعال معينة بهدف الحد من حركة المعارضة، أو من خلال توسيع نطاق الملاحقة تجاه فئات تعتبرها السلطة «مصدراً محتملاً للاضطراب». وقد رصدت الدراسات عدة حالات تُظهر كيف تتم هندسة نصوص جنائية جديدة أو إعادة تأويل نصوص قائمة لخدمة أهداف سياسية، حيث يصبح التجريم وسيلة لإنتاج النظام السياسي أكثر من كونه وسيلة لحماية النظام الاجتماعي.

ويضيف بعض الباحثين أن المؤسسات الجنائية نفسها تمتلك ثقافة داخلية تسهم في إنتاج الانتقائية، حيث تتكوّن «قواعد غير رسمية» توجه قرارات الضبط والملاحقة وفقاً لتصنيفات اجتماعية مسبقة؛ فالموظفون الذين يمارسون أعمال الضبط يحملون—بوعى أو دون وعى—صوراً نمطية تشكّلت عبر سنوات من التنشئة المؤسسية، الأمر الذي يجعل قراراتهم عرضة للتأثر بمعطيات غير قانونية تتعلق بالعرق، أو الطبقة، أو الهوية السياسية للمتهم.

وهكذا يتضح أن التجريم الانتقائي ليس انحرافاً فردياً أو ظرفياً، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين بنية السلطة وبنية المجتمع، ومن ثم فإن معالجة الظاهرة تتطلب فهماً شاملاً لديناميات القوة التي تشكّل السياسات الجنائية، بدل الاقتصار على تحليل النصوص القانونية بمعزل عن محيطها الاجتماعي والسياسي.



المطلب الثاني: مظاهر التجريم الانتقائي في التشريع والتطبيق

الفرع الأول: الانتقائية في عملية التجريم وصياغة النصوص الجنائية

The second requirement: Manifestations of selective criminalization in legislation and application

Section One: Selectivity in the process of criminalization and the drafting of criminal texts

يُعدّ مستوى التجريم التشريعي المرحلة الأولى والأكثر حساسية في إنتاج الانتقائية داخل النظام الجنائي، إذ يُحدّد فيها ما إذا كان سلوك ما يستوجب العقاب أم لا، وما مدى جسامته، وما هي الفئة التي يستهدفها النص بصورة مباشرة أو غير مباشرة. سواء أكانت سياسية أو اجتماعية، في اختيار السلوكيات التي تُجرّم أو في درجة التشدد في تجريمها. في حين يتم التغاضي عن سلوكيات أشد خطورة لارتباطها بفئات ذات نفوذ أو مصالح اقتصادية وسياسية واسعة:^{١١}

إنّ عملية التجريم لا تخلو من تقديرات سياسية بطبيعتها، إلا أن المشكلة تظهر عندما تتحوّل هذه التقديرات إلى أداة لترسيخ بنى اجتماعية غير عادلة، من خلال تسليط الضوء على سلوكيات يمارسها الفقراء أو الأقليات أو الفئات الهشة، وتضخيم خطورتها في الخطاب التشريعي، مقابل التساهل في تجريم سلوكيات يمارسها أصحاب السلطة أو رأس المال. وقد أشار بعض الباحثين العرب إلى أنّ ظاهرة تضخم التجريم في البلدان النامية ترتبط في كثير من الحالات برغبة السلطة في إحكام الضبط الاجتماعي، لا في حقيقة الحاجة إلى حماية النظام العام، مما يجعل النصوص الجنائية تتوسع في تجريم سلوكيات لا تحمل خطورة واقعية، بل خطورة «سياسية» من منظور السلطة!^{١٢}

ويظهر التحيز التشريعي أيضاً في صياغة النصوص ذاتها، حيث تتضمن بعض القوانين عبارات فضفاضة أو معايير مفتوحة، تسمح بتفسيرها بطرق انتقائية لاحقاً. فالتجريم القائم على مفاهيم من قبيل «المساس بالمصالح العامة» أو «الإخلال بالنظام» أو «الأفعال المناهية للقيم الاجتماعية» يُعدّ مثلاً واضحاً على النصوص التي تمكن من استخدامها بطرق انتقائية، رغم أنّ هذا التهديد قد يكون نتيجة تصورات ثقافية أو سياسية لا علاقة لها بخطورة الفعل!^{١٣}

ويضاف إلى ذلك أنّ التشريع الجنائي في الدول العربية غالباً ما يتأثر بالبيئة الثقافية والدينية والاجتماعية، مما يجعل عملية التجريم مرتبطة بمنظومة قيمية قد تختلف من فئة إلى أخرى. فعندما يصبح القانون ترجمة رسمية لقيم فئة اجتماعية معينة، فإنه قد يستبعد القيم والممارسات المرتبطة بفئات أخرى، فيجرى تجريمها أو تهميشها أو النظر إليها بوصفها انحرافاً عن «النموذج المسموح». وهذا يؤدي بدوره إلى إنتاج انتقائية قائمة على الانتماء الثقافي أو الديني أو الهوياتي.^{١٤}

إنّ الانتقائية التشريعية لا تظهر فقط في النص، بل في السياسات التشريعية العامة، أي في اختيار المجالات التي يتم التشديد فيها وتكثيف العقوبات بشأنها. ويمكن القول إنّ هذه الانتقائية في

السياسة التشريعية تعكس ميزان القوة داخل المجتمع، حيث يتم تجريم الفئات التي لا تمتلك القدرة على المقاومة السياسية، في حين يتم حماية الفئات ذات النفوذ حتى لو مارست سلوكيات أشد خطورة على الاقتصاد أو المجتمع.^{١٤}

وبالتالي، فإن الانتقائية في عملية التجريم وصياغة النصوص هي نتيجة تفاعل بين ما هو قانوني وما هو اجتماعي وسياسي، حيث يتأثر القانون بذهنية المشرع وبالهيكلة الاجتماعية وبمصالح الفئات القوية، مما يجعل النص الجنائي يفقد حياده ليصبح جزءاً من بنية الضبط الاجتماعي غير المتكافئ.

الفرع الثاني: الانتقائية في ممارسات أجهزة الضبط والملاحقة

The second branch: Selectivity in the practices of law enforcement and prosecution agencies

لا تقتصر الانتقائية الجنائية على مستوى التشريع، بل تمتد إلى ممارسات أجهزة الضبط والملاحقة، حيث تتجسد على أرض الواقع من خلال طريقة تعامل الشرطة والنيابة العامة مع الفئات المختلفة. وتتجلى الانتقائية في هذه المرحلة عندما تستهدف أجهزة الضبط فئات معينة بالمراقبة والتفتيش والاشتباة أكثر من غيرها، بناءً على صور نمطية أو اعتبارات طبقية أو سياسية، لا على أساس السلوك ذاته أو مستوى خطورته. وقد أكدت دراسات عربية عديدة أنّ الفئات الفقيرة أو المهمشة تخضع لاحتمال أعلى للتوقيف أو الاشتباة أو الاستجواب مقارنة بالفئات الأخرى، حتى عندما يكون السلوك واحداً.^{١٥}

وتظهر الانتقائية الشرطية من خلال ما يُعرف بـ (الضبط التمييزي)، حيث يجري توجيه الدوريات الأمنية إلى مناطق معينة دون غيرها، بناءً على افتراضات مسبقة حول ارتفاع معدلات الجريمة فيها. إلا أنّ هذه الافتراضات قد لا تستند إلى معطيات موضوعية، بل إلى رؤى اجتماعية راسخة تربط بين الطبقة الفقيرة والخطورة الإجرامية. وهكذا قد يصبح وجود الشخص في منطقة معينة سبباً كافياً للاشتباة به، في حين يُستبعد الاشتباة عن مناطق أخرى، رغم إمكان وقوع جرائم اليها بنفس المستوى.^{١٦}

أما على مستوى الملاحقة، فتظهر الانتقائية من خلال سلطة النيابة العامة في اختيار القضايا التي تتم إحالتها إلى القضاء. وبما أنّ النيابة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة، فإنّ هذه السلطة قد تتأثر بعوامل سياسية أو اجتماعية، فيتم تحويل قضايا مرتبطة بفئات معينة بسرعة وبشدة، في حين يتم تجنب تحويل قضايا أخرى حفاظاً على (التوازن السياسي) أو امتثالاً لضغوط اجتماعية أو رسمية. وقد أشار فقهاء القانون العرب إلى أنّ هذه السلطة التقديرية قد تتحول—عند غياب الرقابة—إلى أداة لبناء «عدالة مزدوجة»، واحدة للفئات الضعيفة وأخرى للفئات النافذة.^{١٧}

وتتجلى الانتقائية في ممارسات الضبط أيضاً من خلال أساليب التفتيش والتحقيق، وتقوم بعض أجهزة الأمن—بوعى أو دون وعى—بافتراضات مسبقة حول من هو «أكثر عرضة للجريمة»، مما يؤثر في قرارات الإيقاف والتفتيش والتحقيق. وقد أشارت دراسات ميدانية عربية إلى وجود

«ثقافة شرطية» داخلية تبنى صورًا مسبقة عن المجرم المثالي، غالبًا ما تكون مرتبطة بالفئات المهمشة أو الأقليات^{١٨}.

وقد يصل الأمر إلى مستوى أكثر خطورة عندما يجرى استخدام أجهزة الضبط والملاحقة لأغراض سياسية مباشرة، مثل ملاحقة المعارضين أو الناشطين، أو توسيع نطاق الاشتباه في حقهم على أساس فعاليتهم السياسية. وهنا يظهر مفهوم «التجريم السياسي»، الذي يُستخدم فيه القانون بوصفه أداة لإسكات الأصوات المعارضة، من خلال ملاحقة أفعال لا تُعتبر مجرّمة في الأصل، أو من خلال تكييف أفعال عادية على أنها جُنح أو جنائيات من أجل الحد من التأثير السياسي لأصحابها^{١٩}.

إنّ كل هذه الممارسات تبين أنّ الانتقائية في الضبط والملاحقة ليست مجرد انحراف في التطبيق، بل هي جزء من بنية مؤسسية أوسع تُسهم في إنتاج عدالة غير متساوية. مما يجعل الفئات الضعيفة تواجه مستوى أعلى من الرقابة والعقاب، في حين تتمتع الفئات الأخرى بقدر من الحماية غير المرئية.

المبحث الثاني: أثر التمييز الاجتماعي والسياسي على سياسات التجريم والملاحقة

المطلب الأول: التمييز الاجتماعي ودوره في إنتاج الانتقائية الجنائية

الفرع الأول: الطبقة والمكانة الاجتماعية وتأثيرهما في توصيف السلوك الإجرامي

Section Two: The Impact of Social and Political Discrimination on Criminalization and Prosecution Policies

First Requirement: Social Discrimination and its Role in Producing Criminal Selectivity

Subsection One: Class and Social Status and their Influence on Defining Criminal Behavior

يُعدّ الموقع الاجتماعي أحد أهم العوامل المؤثرة في الطريقة التي تُعرّف بها الجريمة وتُفسّر داخل المجتمع، إذ يجري غالبًا ربط السلوك الإجرامي بالفئات الفقيرة أو المهمشة، في حين يجري تجاهل أو تقليل خطورة الأفعال نفسها عندما تصدر عن فئات ذات مكانة اجتماعية واقتصادية مرتفعة. وقد أشار عدد من الباحثين العرب إلى أنّ النظرة الاجتماعية للجريمة لا تتكوّن فقط استنادًا إلى طبيعة الفعل أو درجة خطورته، بل استنادًا إلى هوية الفاعل وموقعه داخل البناء الطبقي، وهو ما يؤثر لاحقًا في سياسات التجريم وفي آليات الملاحقة الجنائية^{٢٠}.

إنّ الفئات ذات النفوذ الاقتصادي تتمتع عادةً بقدرة واسعة على التحصّن من الملاحقة من خلال الموارد المالية والخبرات القانونية والشبكات الاجتماعية الداعمة، في حين تقتقر الفئات الضعيفة إلى هذه الوسائل، رغم أن آثارها قد تكون أكبر، كجرائم الاحتكار أو التهريب الضريبي أو الفساد، التي غالبًا ما ترتبط بفئات اجتماعية ذات مكانة مرتفعة^{٢١}.

ومن جهة أخرى، يسهم البناء الطبقي في خلق تصور اجتماعي يربط بين الفقر والجريمة. فكثير من المجتمعات العربية تتبنى—بوعى أو دون وعي—رؤية ثقافية ترى أنّ الظروف الاقتصادية المتدنية تُعدّ مؤشراً على الاستعداد الإجرامي، وهو ما ينعكس في ممارسات الشرطة والنيابة والقضاء، مما يخلق انطباعاً إحصائياً مضللاً بأن معدلات الجريمة أعلى في الطبقات الكادحة^{٢٢}.

ويترتب على ذلك أن توصيف السلوك الإجرامي نفسه قد يتغيّر تبعاً للمكانة الاجتماعية لمركبه. فالسلوك الذي يُعدّ «مخلاً بالنظام العام» أو «مهدداً للسلام الاجتماعي» إذا صدر عن أفراد من الطبقات الضعيفة قد يُنظر إليه بوصفه «خطأً فردياً» أو «سوء إدارة» إذا صدر عن أفراد من الطبقات المتمكنة. وتظهر هذه الازدواجية في الجرائم الاقتصادية على نحو خاص، حيث تميل بعض التشريعات العربية إلى تخفيف العقوبات أو استبدالها بالغرامة عندما يكون الجاني من أصحاب الأعمال أو المستثمرين، بحجة حماية الاقتصاد، في حين يُعاقب سلوك أقل خطورة صادر عن فقراء بالسجن أو الغرامات الباهظة^{٢٣}.

كما يؤثر الموقع الاجتماعي في تصوّر خطورة السلوك ذاته. فبعض الأفعال التي تصدر عن الطبقات الهامشية تُعتبر تهديداً مباشراً للمجتمع—كبيع السلع دون ترخيص أو بعض الأعمال غير الرسمية—في حين أنّ الأفعال ويؤدي هذا إلى إنتاج خريطة جنائية غير عادلة، ترتبط فيها الجريمة بالفقر لا بالضرر الاجتماعي الحقيقي^{٢٤}.

إنّ هذه الآلية تعيد إنتاج الظلم الطبقي، حيث لا يصبح القانون أداة لضبط السلوك فحسب، بل أداة لترسيخ الفروق الاجتماعية، من خلال ربط الجريمة بفئات محددة وإضفاء «شرعية» على ممارسات فئات أخرى. وهكذا يتحول النظام الجنائي من جهاز محايدة إلى جهاز يسهم—بوعى أو دون وعي—في الحفاظ على علاقات القوة القائمة.

الفرع الثاني: الوصم الاجتماعي وآليات إعادة إنتاجه داخل النظام الجنائي

Section Two: Social Stigma and Mechanisms for its Reproduction within the Criminal System

يُعدّ الوصم الاجتماعي أحد أهم العوامل التي تسهم في إنتاج الانتقائية داخل النظام الجنائي، إذ يجري ربط صفات سلبية بفئات اجتماعية معينة، فتُعامل بوصفها «أكثر عرضة للجريمة» أو «أقرب إلى الانحراف». وهذا الوصم لا يتوقف عند المجال الثقافي للمجتمع، بل يتسرّب إلى مؤسسات الضبط والملاحقة، فيؤثر في قرارات الشرطة والنيابة والقضاء، ويسهم في بناء صورة نمطية للجاني، وفي الوقت نفسه لصورة نمطية للضحية، مما يؤدي إلى اختلال العدالة الجنائية منذ مراحلها الأولى^{٢٥}.

إنّ الوصم قد يبدأ من النظرة الاجتماعية السائدة تجاه بعض الفئات، مثل الشباب في الأحياء الفقيرة، أو الأقليات الثقافية، أو العمالة المهاجرة، أو حتى النساء في بعض السلوكيات المرتبطة بالكرامة أو الشرف. ويؤدي هذا الوصم إلى افتراض استعداد مسبق لارتكاب الجريمة لدى هذه الفئات، وهو ما يجعل تعامل الشرطة معها قائماً على الشك والاشتباه الدائم. وقد أثبتت دراسات

عربية أنّ المناطق التي يسكنها أفراد من فئات موصومة تتعرض لرقابة مكثفة، مما يزيد احتمالات كشف المخالفات، في حين تبقى مخالفات مشابهة في مناطق أخرى دون كشف^{٢٦}.

ومن المهم الإشارة إلى أن الوصم لا يقتصر على مرحلة الضبط، بل يستمر خلال مراحل الملاحقة والتحقيق. ففي بعض الحالات، يتم التعامل مع أقوال المتهم من الفئات المهمشة بشكّ مسبق، في حين يتم التعامل بثقة أكبر مع أقوال المتهم من الفئات ذات النفوذ. وهكذا يتسرّب الوصم إلى سلطة النيابة العامة، حيث يؤثر في قرارات توجيه الاتهام أو حفظ القضية. وقد أشارت دراسات فقهية إلى أنّ التقدير الإنساني للنيابة يمكن أن يتحول، عند غياب الضوابط، إلى جزء من آلية إعادة إنتاج الوصم^{٢٧}.

ويزداد الأمر خطورة عندما يصل الوصم إلى قاعات المحاكم، حيث يؤثر في قناعة القاضي ومدى ثقته في المتهم. فالمتهم الذي ينتمي إلى فئة موصومة يُنظر إليه على أنه «مشتبه به بطبيعته»، مما يضعف من قرينة البراءة، وقد لاحظ بعض الباحثين العرب وجود فارق في صرامة العقوبة بين فئات اجتماعية مختلفة عند ارتكاب نفس الفعل، وهو ما يعدّ دليلاً واضحاً على أثر الوصم في عملية الحكم^{٢٨}.

ولا يتوقف الوصم عند حدود النظام الجنائي، بل يسهم النظام نفسه في إعادة إنتاج الوصم في المجتمع. فالمتهم الذي يُدان—أو حتى من يتم توقيفه مؤقتاً—يتم إدخاله في دائرة «المنحرفين»، مما يسهل عزلهم اجتماعياً، ويعيد إنتاج دائرة الفقر والحرمان، ويدفع كثيراً منهم إلى العودة للسلوك الإجرامي نتيجة انسداد الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا يتحول الوصم إلى نبوءة تحقق نفسها، حيث يصبح ما يبداً بصورة نمطية اجتماعية حقيقة اجتماعية منتجة للانحراف^{٢٩}.

إنّ هذه الدينامية تجعل من الوصم أداة قوية لإعادة إنتاج الهامش الاجتماعي، حيث يستفيد منها النظام الجنائي في توجيه موارده نحو فئات محددة، في حين يبقى غير قادر على مواجهة الانحراف الحقيقي لدى الفئات ذات النفوذ. وبالتالي، فإنّ الوصم الاجتماعي لا يعدّ مجرد انحراف ثقافي، بل هو جزء هيكلي من آليات الضبط الاجتماعي داخل النظام القانوني.

المطلب الثاني: التمييز السياسي وانعكاساته على اتجاهات الملاحقة

الفرع الأول: استخدام القانون الجنائي كأداة للضبط السياسي

The second requirement: Political discrimination and its repercussions on prosecution trends

The first subsection: The use of criminal law as a tool for political control

لقد أصبح القانون الجنائي، في بعض السياقات، وسيلة فعّالة لإدارة الصراع السياسي داخل الدول، إذ يمكن توظيفه لإضفاء طابع قانوني على ممارسات السلطة في التحكم بالحياة السياسية.

ويظهر هذا بشكل واضح في حالات تجريم أفعال يُنظر إليها على أنها تهديد للسلطة القائمة، رغم أنها ليست مجرّمة بطبيعتها أو تتعلق بالمصالح العامة. وتؤكد الدراسات أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة السياسية والثقافية للدولة، حيث تُستغل النصوص القانونية العامة أو الفضاضة لتوسيع نطاق التجريم بشكل يخدم أهدافاً سياسية محددة.

ويشير الباحثون إلى أن القوانين المفرطة في عموميتها أو التي تحتوي على مصطلحات مثل "الإخلال بالنظام العام" أو "تهديد الأمن القومي" يمكن تكيفها بسهولة لتشمل سلوكيات سياسية مشروعة، وبذلك تتحول العدالة الجنائية من أداة لحماية المجتمع إلى أداة لضبط المعارضة السياسية. ويصبح القانون وسيلة لإخضاع الخصوم السياسيين أو الناشطين الاجتماعيين لملاحقة قانونية قد تشمل الاحتجاز أو المحاكمة أو غرامات مالية، مما يرسخ الانتقائية في تطبيق القانون.

وتتجلى هذه الآلية أيضاً في اختيار الأفعال التي يُنظر إليها على أنها تستحق الملاحقة، وفي التفاوت في التقدير بين منتمين لفئات سياسية مختلفة. وقد أشارت الدراسات إلى أن السلطات في بعض الدول العربية استغلت القانون الجنائي لإضعاف المعارضة أو لإسكات الأصوات الناقدة، ما يجعل القانون وسيلة لإعادة إنتاج التفاوت السياسي.

وفي هذا السياق، تعمل وسائل الإعلام وأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على تعزيز هذه الظاهرة، إذ تساعد في تشكيل الرأي العام الذي يبرر استخدام القانون الجنائي كأداة لضبط المعارضة، وبذلك، يصبح القانون الجنائي جزءاً من شبكة علاقات القوة داخل الدولة، تتحكم في من يلاحق ومن يُستثنى.

ويؤكد الباحثون العرب أن استخدام القانون الجنائي كأداة للضبط السياسي لا يقتصر على القوانين ذات الصلة المباشرة بالسياسة، بل يمتد أيضاً إلى قوانين الأمن الداخلي والجرائم الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن توظيفها ضد الخصوم السياسيين. كما أن هذا الاستخدام يعزز من شعور الجماهير بأن القانون ليس محايداً، مما يضعف الثقة بالنظام القضائي ويزيد من الاستقطاب السياسي.

الفرع الثاني: الانتقائية في التعامل مع الخصوم والمعارضين السياسيين

The second branch: Selectivity in dealing with political opponents and adversaries

تتجلى الانتقائية في الملاحقة السياسية من خلال تفاوت معاملة الجهات القضائية والتنفيذية تجاه الأفراد حسب انتمائهم السياسي. فالمعارضون للنظام أو الذين ينتمون إلى تيارات غير مهيمنة غالباً ما يُعرّضون لإجراءات قانونية أشد، بما في ذلك التحقيقات الموسعة، والاحتجاز لفترات أطول، والملاحقة القضائية المكثفة، في حين قد تُخفف هذه الإجراءات عن أفراد ينتمون للفئات الموالية للسلطة أو ذات النفوذ السياسي والاقتصادي^٣.

وتظهر الدراسات العربية أن الانتقائية السياسية تتجسد في مستويات متعددة، منها تحديد أولويات التحقيقات والملاحقات القضائية، واختيار الجرائم التي يُنظر إليها على أنها ذات أهمية سياسية،

والتفاوت في توقيع العقوبات. فقد رصدت بعض الحالات التي تُركز فيها السلطات على قمع نشاطات احتجاجية سلمية للمعارضين، بينما لا تُلاحق أنشطة مشابهة للموالين للسلطة، حتى لو كانت تنطوي على خروقات قانونية مماثلة^{٣١}.

ومن آثار هذه الانتقائية تعزيز التمييز السياسي على مستوى المجتمع، إذ يساهم في تكوين صورة نمطية عن المعارضة على أنها مصدر تهديد دائم، بينما يُنظر إلى الفئات الداعمة للسلطة على أنها عنصر استقرار، مما يعزز من آثار الوصم السياسي ويؤثر في تشكيل وعي الجماهير^{٣٢}.

ويشير الباحثون إلى أن الانتقائية في الملاحقة السياسية تُضعف من شرعية النظام القانوني، وتؤدي إلى إحباط المواطنين من إمكانية تحقيق العدالة، كما تخلق حالة من القلق والخوف لدى المعارضين السياسيين والنشطاء، وهو ما قد يثنيهم عن المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي، وبالتالي يُفوّي من هيمنة السلطة القائمة ويُعمّق التفاوت السياسي والاجتماعي^{٣٣}.

المبحث الثالث: الانعكاسات والخيارات الإصلاحية للحد من التجريم الانتقائي

المطلب الأول: الآثار الناتجة عن التجريم الانتقائي على العدالة والثقة بالنظام القانوني

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية وإعادة إنتاج الهشاشة والاستبعاد

Section Three: Repercussions and Reform Options for Reducing Selective Criminalization

First Requirement: The Effects of Selective Criminalization on Justice and Trust in the Legal System

Section One: Social Effects and the Reproduction of Vulnerability and Exclusion

يؤدي التجريم الانتقائي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وإعادة إنتاج الهشاشة لدى الفئات المستهدفة. فالفئات المهمشة التي تتعرض للملاحقة الجنائية بشكل أكبر تصبح أكثر عرضة للوصم الاجتماعي، مما يزيد من صعوبة اندماجها في المجتمع. وتشير الدراسات إلى أن التجريم الانتقائي يولد دائرة مفرغة من التهميش، حيث يؤدي العقاب أو التوقيف المتكرر إلى فقدان فرص العمل والتعليم، ويزيد من احتمالية الانخراط في سلوكيات مماثلة نتيجة الضغط الاجتماعي والاقتصادي.

كما يساهم التجريم الانتقائي في تعزيز الانعزال الاجتماعي للفئات المستهدفة، إذ يشعر الأفراد بأنهم موضع شك دائم من قبل الدولة والمجتمع، ما يحد من مشاركتهم في الحياة العامة. وتؤكد الدراسات الاجتماعية أن هذا الانعزال يزيد من احتمال تطوير شبكات دعم ضمن الفئات المهمشة، والتي قد تكون مرتبطة بأنشطة إجرامية، مما يعيد إنتاج الانحراف ويزيد من استدامة الظاهرة.

وتشير الدراسات العربية إلى أن هذه الظاهرة تؤثر بشكل خاص على الشباب، حيث يؤدي التجريم الانتقائي إلى إحباط الطاقات الإبداعية والاندماجية، ويزيد من نسب البطالة والفقر، ما يجعل هؤلاء الشباب أكثر عرضة للإقصاء الاجتماعي ويمثل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبالتالي، يمكن القول إن التجريم الانتقائي لا يقتصر أثره على مرحلة العقاب أو السجن، بل يمتد ليشكل شبكة معقدة من الهشاشة والاستبعاد، التي تكرر الفوارق الاجتماعية وتحد من فرص الإصلاح الاجتماعي، مما يجعل من الضروري البحث عن آليات إصلاحية تحد من هذا التأثير.

الفرع الثاني: الآثار المؤسسية وضعف الشرعية وثقة الجمهور

Section Two: Institutional Effects, Weak Legitimacy, and Public Trust

تؤثر الانتقائية في التجريم أيضًا على المستوى المؤسسي، حيث تضعف الشرعية القانونية للنظام القضائي وتقلل من ثقة الجمهور في المؤسسات القانونية. فالعدالة الانتقائية تظهر كأنها تخضع لمعايير غير واضحة، أو الاعتماد على علاقات شخصية لحماية الحقوق، وهو ما يعزز بيئة من الفساد وعدم المساواة.

وتظهر هذه الآثار أيضًا في مؤسسات الدولة نفسها، حيث يؤدي التجريم الانتقائي إلى اختلال في توزيع الموارد والجهود الأمنية والقضائية، مع تركيز الملاحقة على فئات محددة وتجاهل انتهاكات أخرى. وهذا الانحياز المؤسسي يقلل من فعالية النظام القضائي ويضعف دوره كحامي للحقوق العامة^{٣٤}.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهم التجريم الانتقائي في إضعاف مفاهيم الشرعية والمساواة أمام القانون، إذ يشعر المواطنون بأن القوانين تُطبق بشكل مختلف تبعًا للانتماء الاجتماعي أو السياسي. وقد أشارت الدراسات العربية إلى أن هذا الشعور يولد فقدان الثقة في القانون والشرطة والمحاكم، ويقلل من التزام الأفراد بالقوانين، ويزيد من النزاعات الاجتماعية والميل إلى العصيان المدني^{٣٥}.

وتتفاقم هذه المشكلة عندما يُنظر إلى النظام القانوني كأداة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والسياسية، وليس كآلية محايدة لحماية المجتمع. ويشير الباحثون إلى أن ضعف الشرعية وثقة الجمهور يمكن أن يؤدي إلى تفشي مظاهر الاحتجاج الاجتماعي، وإلى ضعف فاعلية السياسات الجنائية والإصلاحية، إذ يفقد المواطنون الإيمان بأن النظام قادر على تحقيق العدالة^{٣٦}.



المطلب الثاني: آليات وضمانات الحد من الانتقائية الجنائية

الفرع الأول: إصلاح سياسات التجريم والمعايير الموضوعية للملاحقة

The second requirement: Mechanisms and guarantees to reduce criminal selectivity

Section one: Reforming criminalization policies and objective standards for prosecution

تعد إصلاحات سياسات التجريم خطوة أساسية للحد من الانتقائية الجنائية، إذ تهدف إلى جعل القانون أكثر وضوحًا ودقة، مع وضع معايير موضوعية لتحديد الجرائم وعقوباتها بشكل مستقل عن الانتماءات الاجتماعية أو السياسية للفئات المختلفة. ويشير الباحثون إلى أن وضوح النصوص القانونية وتحديد أركان الجريمة بعناية يقلل من مجال التأويل الذي يمكن أن يؤدي إلى الملاحقة الانتقائية.

وتتضمن هذه الإصلاحات مراجعة القوانين القائمة، واستبعاد العبارات الفضفاضة التي تسمح للجهات التنفيذية والسلطات القضائية بتطبيق القانون بطرق متباينة حسب الفئة أو الانتماء. فمثلاً، النصوص التي تحتوي على تعابير مثل "تهديد النظام" أو "الإخلال بالأمن" تحتاج إلى إعادة صياغة دقيقة لتحديد المعايير الموضوعية لتجريم السلوك، وضمان أن يكون التجريم مرتبطاً بخطورة الفعل وليس بموقع الفاعل الاجتماعي أو السياسي.

كما تشمل الإصلاحات تحديث التشريعات الجنائية لتكون متماشية مع المعايير الدولية للعدالة والمساواة، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، التي تؤكد على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز في تطبيقه. ويؤكد الباحثون العرب أن تطبيق هذه المعايير يحد من إمكانية التمييز ويعزز من مصداقية النظام القانوني.

وتشمل أيضاً استراتيجيات الإصلاح تطوير آليات تقييم المخاطر والجريمة، بحيث تقوم الملاحقة على دلائل وبيانات موضوعية دقيقة، بعيداً عن الصور النمطية أو التقديرات المسبقة. وهذا يشمل تدريب العاملين في الشرطة والنيابة والقضاء على استخدام أدوات تقييم تعتمد على الانتماء الاجتماعي أو الهويات السياسية، مع تعزيز ثقافة الالتزام بالمعايير القانونية والمساواة.

الفرع الثاني: دور الرقابة القضائية والمجتمعية في تحقيق العدالة والمساواة

Section Two: The Role of Judicial and Community Oversight in Achieving Justice and Equality

تلعب الرقابة القضائية دوراً حاسماً في الحد من الانتقائية الجنائية، إذ تمكن القضاة من مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل النيابة والشرطة والتأكد من التزامها بالقانون والمعايير الموضوعية.

ويشير الباحثون إلى أن تعزيز الرقابة القضائية يشمل مراقبة قرارات الإحالة والتحقيق، وضمان وجود آليات للطعن على القرارات غير القانونية أو التقديرية بشكل غير مبرر.^{٣٧}

كما تعد الرقابة المجتمعية عنصرًا مهمًا في تحقيق العدالة، إذ تشمل مؤسسات المجتمع المدني، منظمات حقوق الإنسان، الإعلام المستقل، ومراقبة الرأي العام لسلوك الأجهزة القانونية. فوجود إشراف مجتمعي يقلل من إمكانية استغلال القانون لأغراض سياسية أو اجتماعية، ويزيد من شفافية عمل الشرطة والنيابة والقضاء.^{٣٨}

وتتضمن الآليات العملية لذلك إنشاء وحدات مستقلة لمراجعة شكاوى المواطنين ضد سوء التطبيق القانوني، وضمان حماية المبلغين عن الانتهاكات، وإصدار تقارير دورية عن مدى التزام الجهات القانونية بالمبادئ الموضوعية للعدالة. وقد أثبتت الدراسات العربية أن مثل هذه الآليات تؤدي إلى تقليص الانحياز في الملاحقة وتزيد من مصداقية النظام القضائي.^{٣٩}

ويشمل دور الرقابة أيضًا تطوير مؤشرات قياس الأداء القضائي، بحيث يمكن تقييم مدى التزام القضاة وأجهزة الضبط بالمعايير القانونية، ومراقبة توزيع الملاحقات بين الفئات المختلفة، لضمان العدالة والمساواة. ويشير الباحثون إلى أن هذا يساهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقضاء، ويشجع المواطنين على التفاعل الإيجابي مع النظام القانوني.^{٤٠}

النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى أن التجريم الانتقائي يمثل ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والسياسية مع البنية القانونية، مما يؤدي إلى تفاوت واضح في تطبيق القانون بين الفئات المختلفة في المجتمع. ويظهر هذا التفاوت في مراحل مختلفة من النظام الجنائي، بدءًا من صياغة النصوص التشريعية، مرورًا بمرحلة الضبط والملاحقة، وصولًا إلى الأحكام القضائية، حيث يلاحظ أن الفئات المهمشة والضعيفة تتحمل العبء الأكبر من العقاب، في حين تحظى الفئات المتمتعة بالنفوذ الاجتماعي أو السياسي بتساهل واضح. ويترتب على هذا الوضع تعزيز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، إذ يزداد شعور الفئات المستهدفة بالعزلة والهشاشة، وتتكاثر مظاهر الانحراف الاجتماعي كنتيجة مباشرة للوصم المتكرر والتمييز في التعامل القانوني.

كما تكشف النتائج أن التمييز السياسي يساهم بشكل ملحوظ في انتهاك مبادئ العدالة، إذ يتم استخدام القانون الجنائي أداة لضبط المعارضة وإسكات الأصوات الناقدة، مما يخلق فجوة كبيرة بين النصوص القانونية وبين الواقع التطبيقي. ويترتب على ذلك فقدان ثقة الجمهور في النظام القانوني، حيث يشعر المواطنون بأن القوانين لا تُطبق بشكل محايد، وأن هناك معايير مزدوجة في الملاحقة والتعامل مع القضايا، مما يضعف شرعية المؤسسات القضائية ويزيد من إحباط المجتمع تجاه العدالة.

وأخيرًا، توضح النتائج أن معالجة التجريم الانتقائي تتطلب إصلاحات متكاملة تشمل تعديل النصوص القانونية لتكون أكثر وضوحًا وموضوعية، وتطوير سياسات الملاحقة بحيث تستند إلى معايير دقيقة، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة القضائية والمجتمعية لضمان التطبيق العادل



والمساوي للقانون. كما تشير النتائج إلى أن تحقيق العدالة والمساواة يتطلب التزامًا مؤسسيًا وثقافيًا شاملاً، يشمل تدريب القضاة وأجهزة الضبط على المبادئ القانونية والإنسانية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، لضمان أن يكون النظام القانوني أداة لحماية المجتمع وليس لتكريس الفوارق الاجتماعية والسياسية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التجريم الانتقائي يمثل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة الشاملة، إذ يرتبط بشكل مباشر بإعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية والتمييز السياسي، ويضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي. ومن ثم، فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب سياسات إصلاحية شاملة، تشمل تعديل التشريعات، وتطوير سياسات الملاحقة، وتعزيز الرقابة القضائية والمجتمعية، بهدف بناء نظام قانوني متوازن يحمي الحقوق ويضمن المساواة بين جميع فئات المجتمع، ويحد من آثار الانحياز والتفرقة في الممارسة الجنائية.

الهوامش:

¹Becker, Howard. *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. Free Press, 1963 ,pp 12–20.

²Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Vintage, 1977 , pp 25–30.

³Ashworth, Andrew. *Principles of Criminal Law*. Oxford University Press, 2013 , pp 44–46.

⁴Bourdieu, Pierre. *La Domination Masculine*. Seuil, 1998 , pp 89–95.

⁵Lemert, Edwin. *Social Pathology*. McGraw-Hill, 1951 , pp 145–150.

⁶Wacquant, Loïc. *Punishing the Poor*. Duke University Press, 2009 , pp 33–40..

⁷Young, Jock. *The Exclusive Society*. Sage, 1999 , pp 60–72.

⁸Zedner, Lucia. *Criminal Justice*. Oxford University Press, 2004 , pp 101–105.

⁹Reiner, Robert. *The Politics of the Police*. Oxford University Press, 2010 , pp 170–178.

¹⁰ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ ص ٦٠-٥٥.

¹¹ محمد الفاضل، العدالة الجنائية بين النص والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ١١٠-١٠٢.

¹² محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٨-٩٥.



- ١٣ عبد الحليم عمر، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعات، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٤٥-١٥٠.
- ١٤ أحمد فتحي سرور، السياسة الجنائية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧٢-٨٠.
- حنان خليفة، التمييز في العمل الشرطي، مركز الدراسات الأمنية العربية، ٢٠١٨، ص ٤٠-٤٨.
- ١٦ خالد عذب، الشرطة والمجتمع: دراسة سوسيولوجية، دار المعرفة، ٢٠١٦، ص ٦٢-٧٠.
- ١٧ نبيل سعد، السلطة التقديرية للنيابة العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص ٩١-٩٨.
- ١٨ هدى شحاتة، الثقافة الشرطية وصناعة الاشتباه، مجلة العلوم الاجتماعية العربية، العدد ١٢، ٢٠١٩، ص ١٢٠-١٣٠.
- ١٩ عبد الله سليم، التجريم السياسي في التشريعات العربية، المعهد العربي للدراسات، ٢٠٢٠، ص ١٥٠-١٦٠.
- ٢٠ سمير الجنيدي، البناء الاجتماعي للجريمة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢، ص ٤٤-٥٥.
- ٢١ محمد شفيق، الطبقة والجريمة في المجتمعات العربية، مركز الدراسات السياسية، ٢٠١٧، ص ٩٠-١٠٠.
- ٢٢ عبد الله الوزيري، التفاوت الطبقي وإنتاج الجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٨، ٢٠١٩، ص ١٣٠-١٤٥.
- ٢٣ أحمد ماهر، الجرائم الاقتصادية واللامساواة الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص ٧٠-٧٥.
- ٢٤ عمار سليمان، السياسة الجنائية وإعادة إنتاج الفقر، المعهد العربي للبحوث، ٢٠٢٠، ص ١١٥-١٢٥.
- ٢٥ نوال السعدي، الوصم الاجتماعي والانحراف، دار الفكر العربي، ٢٠١١، ص ٥٠-٥٥.
- ٢٦ مروان عبد الحليم، التوزيع الجغرافي للجريمة والرقابة الشرطية، مجلة السياسات الأمنية العربية، العدد ١٠، ٢٠٢٠، ص ٩٨-١١٠.
- ٢٧ خالد الشاذلي، السلطة التقديرية والتمييز الجنائي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦، ص ١٤٣-١٥٠.
- ٢٨ ميادة خليفة، تحيزات القضاء في تقييم المتهمين، مجلة القضاء والقانون، العدد ٢٢، ٢٠١٨، ص ٢٠١-٢١٥.
- ٢٩ حسن بركات، الوصم والنبوءة المحققة في علم الجريمة، دار أسامة للنشر، ٢٠١٥، ص ١٦٠-١٧٢.
- ٣٠ عبد العزيز حسن، الإصلاح القانوني والعدالة الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٥-٦٠.
- ٣١ محمد عبد الله، الانتقائية في الملاحقة السياسية، المعهد العربي للقانون والسياسة، بيروت، ٢٠١٦، ص ٧٠-٨٥.
- ٣٢ هالة محمود، آليات الرقابة المجتمعية والقضائية، دار المعرفة الجامعية، عمان، ٢٠١٩، ص ١٢٠-١٣٥.

- ٣٣ فؤاد عبد الرحمن، العدالة الانتقائية في النظام القضائي العربي، مجلة العلوم القانونية العربية، العدد ١٤، ٢٠٢٠، ص ١٥٠-١٦٥.
- ٣٤ حسن بركات، الهشاشة والاستبعاد في الأنظمة القضائية العربية، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١٦، ص ١٥٠-١٦٥.
- ٣٥ مروان عبد الحليم، الشباب والجريمة والعدالة الاجتماعية، مركز الدراسات الاجتماعية العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص ٩٥-١١٠.
- ٣٦ فؤاد عبد الرحمن، الشرعية وثقة الجمهور في النظام القانوني، مجلة القانون والسياسة، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص ١٦٠-١٧٥.
- ٣٧ عبد العزيز حسن، القانون والسياسة: دراسة في استخدام القانون للضبط السياسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥٠-٦٥.
- ٣٨ محمد عبد الله، وضوح النصوص ومعايير الملاحقة، المعهد العربي للقانون والسياسة، بيروت، ٢٠١٧، ص ٨٠-٩٥.
- ٣٩ سامي إبراهيم، العدالة والمساواة في التشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٠٠-١١٥.
- ٤٠ هالة محمود، الإعلام والقانون في صناعة الرأي السياسي، دار المعرفة الجامعية، عمان، ٢٠١٩، ص ١٣٠-١٤٥.

المصادر والمراجع:

١. أحمد فتحي سرور، السياسة الجنائية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.
٢. أحمد ماهر، الجرائم الاقتصادية واللامساواة الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.
٣. حسن بركات، الهشاشة والاستبعاد في الأنظمة القضائية العربية، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١٦.
٤. حسن بركات، الوصم والنبوءة المحققة في علم الجريمة، دار أسامة للنشر، ٢٠١٥.
٥. حنان خليفة، التمييز في العمل الشرطي، مركز الدراسات الأمنية العربية، ٢٠١٨.
٦. خالد الشاذلي، السلطة التقديرية والتمييز الجنائي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦.
٧. خالد عذب، الشرطة والمجتمع: دراسة سوسولوجية، دار المعرفة، ٢٠١٦.
٨. سامي إبراهيم، العدالة والمساواة في التشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.
٩. سامي إبراهيم، القانون الجنائي والسيطرة على المعارضة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
١٠. سمير الجندي، البناء الاجتماعي للجريمة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢.
١١. عبد الحليم عمر، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعات، الإسكندرية، ٢٠٠١.
١٢. عبد العزيز حسن، الإصلاح القانوني والعدالة الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨.
١٣. عبد العزيز حسن، القانون والسياسة: دراسة في استخدام القانون للضبط السياسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٨.
١٤. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.



١٥. عبد الله الوزيري، التجريم الانتقائي وآثاره الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية العربية، العدد ٢٠، ٢٠١٨.
١٦. عبد الله الوزيري، التفاوت الطبقي وإنتاج الجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٨، ٢٠١٩.
١٧. عبد الله سليم، التجريم السياسي في التشريعات العربية، المعهد العربي للدراسات، ٢٠٢٠.
١٨. عمار سليمان، السياسة الجنائية وإعادة إنتاج الفقر، المعهد العربي للبحوث، ٢٠٢٠.
١٩. فؤاد عبد الرحمن، الشرعية وثقة الجمهور في النظام القانوني، مجلة القانون والسياسة، العدد ١٥، ٢٠٢٠.
٢٠. فؤاد عبد الرحمن، العدالة الانتقائية في النظام القضائي العربي، مجلة العلوم القانونية العربية، العدد ١٤، ٢٠٢٠.
٢١. محمد الفاضل، العدالة الجنائية بين النص والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٢. محمد شفيق، الطبقة والجريمة في المجتمعات العربية، مركز الدراسات السياسية، ٢٠١٧.
٢٣. محمد عبد الله، الانتقائية في الملاحقة السياسية، المعهد العربي للقانون والسياسة، بيروت، ٢٠١٦.
٢٤. محمد عبد الله، وضوح النصوص ومعايير الملاحقة، المعهد العربي للقانون والسياسة، بيروت، ٢٠١٧.
٢٥. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٦. مروان عبد الحليم، التوزيع الجغرافي للجريمة والرقابة الشرطية، مجلة السياسات الأمنية العربية، العدد ١٠، ٢٠٢٠.
٢٧. مروان عبد الحليم، الشباب والجريمة والعدالة الاجتماعية، مركز الدراسات الاجتماعية العربية، بيروت، ٢٠١٩.
٢٨. ميادة خليفة، تحيزات القضاء في تقييم المتهمين، مجلة القضاء والقانون، العدد ٢٢، ٢٠١٨.
٢٩. نبيل سعد، السلطة التقديرية للنيابة العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.
٣٠. نوال السعدي، الوصم الاجتماعي والانحراف، دار الفكر العربي، ٢٠١١.
٣١. نوال السعدي، الوصم الاجتماعي والعدالة الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧.
٣٢. هالة محمود، الإعلام والقانون في صناعة الرأي السياسي، دار المعرفة الجامعية، عمان، ٢٠١٩.
٣٣. هالة محمود، آليات الرقابة المجتمعية والقضائية، دار المعرفة الجامعية، عمان، ٢٠١٩.
٣٤. هدى شحاتة، الثقافة الشرطية وصناعة الاشتباه، مجلة العلوم الاجتماعية العربية، العدد ١٢، ٢٠١٩.



المصادر الأجنبية:

١. Ashworth, Andrew. Principles of Criminal Law. Oxford University Press, 2013.
٢. Becker, Howard. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. Free Press, 1963.
٣. Bourdieu, Pierre. La Domination Masculine. Seuil, 1998.
٤. Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Vintage, 1977.
٥. Garland, David. The Culture of Control. Oxford University Press, 2001.
٦. Lemert, Edwin. Social Pathology. McGraw-Hill, 1951.
٧. Reiner, Robert. The Politics of the Police. Oxford University Press, 2010.
٨. Wacquant, Loïc. Punishing the Poor. Duke University Press, 2009.
٩. Young, Jock. The Exclusive Society. Sage, 1999.
١٠. Zedner, Lucia. Criminal Justice. Oxford University Press, 2004.